محاضرة رقم [١٢] مراجعة ١ [مهمة جداً]

الاقتصاد المعياري : [Normative Economics] :

- يهتم بدراسة ما يجب أن يكون عليه الحال .
- يعتمد على أحكام ذاتية وغير قابل للاختبار [أي لا يمكن اختبار وجهات النظر] .
- السياسة غالبا ما تأخذ في اعتبارها بعض الأحكام القيمية التي يختلف حولها الناس [مثل : لتخفيض ظاهرة البطالة ، يظهر لنا شخص يقترح زيادة عرض النقود بنسبة ٥٪ وآخر بنسبة ١٠٪ ، إذاً يوجد هناك اختلاف في وجهات النظر] .

الاقتصاد الإيجابي : [Positive Economics] :

- يهتم بصياغة السياسات المناسبة لمعالجة مختلف المشكلات الاقتصادية [البطالة ، التضخم ، النمو ، التنمية ، التوازن ، ألا توازن ...]
- يهتم بدراسة الظواهر الاقتصادية ويضع النظريات لتفسيرها [نظرية الطلب ، نظرية الإنتاج ، نظرية التنمية الاقتصادية] .
- وتستخدم هذه النظريات لتحليل الأحداث الاقتصادية القائمة فعلاً .
- يكون ذلك بجمع البيانات [عن الكميات المطلوبة عند مستويات مختلفة من الأسعار]
- ثم تتم عملية إجراء التحليلات الاقتصادية والقياسية ، لماذا ؟
- وذلك بهدف اختبار ما يضعونه من نظريات تفسر الظواهر [بين السعر والكمية المطلوبة مثلاً : اختبار العلاقة بين السعر و الكمية المطلوبة وأنها علاقة عكسية] .

❖ **توجد هناك علاقة تبادلية بين الاقتصاد الإيجابي والاقتصاد المعياري كالتالي :**

- الاقتصاد الايجابي : يدرس الظاهرة [هذا ما هو كائن الآن] .
- الاقتصاد المعياري : يقدم مقترحات وحلول [هذا ما يجب أن يكون في المستقبل] .

فيستنير مصممو الاقتصاد المعياري بالحقائق التي توصلت لها الدراسات في مجال الاقتصاد الايجابي [التي وضحت ما هو كائن الآن] ويمدونهم بالمقابل بالموضوعات التي تهم المجتمع وتحتاج للدراسة .

النظريات الاقتصادية :

❶ الاقتصاد الجزئي : يهتم بدراسة الكيفية التي يتم بموجبها اتخاذ القرارات الاقتصادية للمنشاة [مرتبطة بالإنتاج] والمستهلك [مرتبطة بالاستهلاك] على المستوى الجزئي .

❷ الاقتصاد الكلي : يهتم بدراسة الطلب الكلي و الناتج الكلي أو العرض الكلي والمستوى العام للأسعار والتضخم ومستوى العمالة والنمو الاقتصادي [على مستوى الدولة] .

الكساد الكبير :

الاقتصاد الكلاسيكي حيث كانت هي السائدة في عملية التحليلات الاقتصادية ، وتعرضت إلى تحديات كثيرة في مجال التطبيق العملي ، كان أبرزها [حدوث الكساد الكبير] خلال الفترة [١٩٢٩ – ١٩٣٣ م] والذي أدى إلى تراجع الإنتاج العالمي وتعرض النظام الرأسمالي بأكمله للخطر [التضخم] و وصل بهم الأمر إلى إلقاء المنتجات في البحار حتى ترتفع الأسعار في ظل عدم امتلاك الناس إلى الأموال [الحلقة المفرغة] ، وسببه الرئيسي فشل النظرية الكلاسيكية في إدارة الاقتصاد .

اهتمامات علم الإقتصاد :

- يهتم بدراسة سلوك المستهلك .
- يهتم بدراسة اقتصادية الرفاهية .
- يهتم بدراسة علاقة علم الإقتصاد بالعلوم الأخرى .
- يهتم بدراسة سلوك المنشأة .
- يهتم بدراسة حسابات الدخل القومي .
- يهتم بدراسة المشاكل الاقتصادية مثل البطالة والتضخم .
- يهتم بدراسة العلاقات الاقتصادية الدولية .
- يهتم بدراسة المنظمات الدولية .

منحى إمكانيات الإنتاج [Production Possibilities Curve]

يعتبر منحنى إمكانيات الإنتاج [حدود إمكانيات الإنتاج الممكن] من أبسط وأهم النماذج الاقتصادية التي يستخدمها الاقتصاديون لتبسيط شرح وتفهم الكيفية التي تتم بها المفاضلة والاختيار بين بدائل الإنتاج المتنافسة على الموارد المحدودة [النادرة] في الاقتصاد .

❖ إن زيادة الإنتاج في أي فرع من فروع الإنتاج إنما يتم على حسب النقص في إنتاج بعض الفروع الأخرى .

❖ مثال : بفرض أنه كان عندنا مورد اقتصادي واحد هو [العمال] وليكن مثلاً ١٠٠ عامل ، وليس لدينا رأس مال وليس لدينا أرض . ولدينا سلعتين نستطيع إنتاجهما [الغذاء ، الملابس] فإلى أين سوف نوجه عنصر الإنتاج هذا ؟ مع صعوبة المقارنة بين أهمهما من ناحية الاستهلاك ، فكلاهما مهم !

إذاً في النهاية ، علينا المفاضلة بينهما من الناحية الإنتاجية ، وليس من الناحية الاستهلاكية ، وهذا الاختيار يسمى [تكلفة الاختيار] ، والذي يتحمل صاحبه التكلفة [تكلفة الاختيار] .

الفروض الأساسية لنموذج منحنى إمكانيات الإنتاج :

❖ الاقتصاد ينتج سلعتين فقط الغذاء [F] و الكساء [C]

[[وذلك تسهيلاً للمقارنة والقياس وتحديد تكلفة الفرصة البديلة]]

❖ الاقتصاد يملك عدد ثابت من العمال وهو المورد الوحيد اللازم للإنتاج

[[بهدف عمل توازن للاقتصاد عند مستوى أقل من التوظف الكامل في حالة الكساد]]

❖ المستوى التقني ثابت لا يتغير أي ليس هناك أي تطور تقني

[[كما ازداد التقدم والتطور التقني زادت الفرصة للجمع بين الاختيارين ، عمال وآلات]]

❖ مورد العمل يستخدم استخداما كاملا وكفؤ في الإنتاج.

[[مثل العمل لمدة ١٠ ساعات بجودة عالية ، ولكن الزيادة عن المعدل وسوء استخدام هذا المورد سيؤدي إلى إنتاج غير كفؤ وغير جيد]]

والشكل [٢ – ١] يصور إمكانيات الإنتاج في هذا الاقتصاد بيانيا بقياس الإنتاج من الغذاء [F] على المحور الأفقي والإنتاج من الكساء [C] على المحور الرأسي .

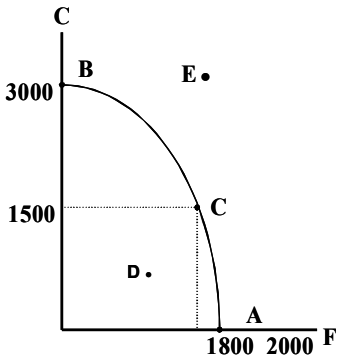

من الشكل نلاحظ أنه إذا وجهنا جميع العمال لإنتاج المأكولات سيتم إنتاج ٢٠٠٠ ريال من المأكولات وسيكون الملابس [صفر] ، أما إذا وجهنا جميع العمال في إنتاج الملابس سنحصل على ٣٠٠٠ ريال من الملابس و [صفر] من المأكولات وإذا وجهنا بعض العمال إلى صناعة الملابس وبعضهم إلى صناعة المأكولات ستنتج ١٨٠٠ ريال مأكولات و ١٥٠٠ ريال ملابس وعلى صاحب المؤسسة أن يختار الطريقة المناسبة والمثلى التي تناسبه وتناسب المستهلك .

* منحنى إمكانيات الإنتاج ، يوضح التالي :

- النقطة [A] تمثل أقصى إنتاج ممكن من الغذاء [F] .
- النقطة [B] تمثل أقصى إنتاج ممكن من الملابس [C] .
- النقطة [C] تشير إلى إنتاج ممكن وتتحقق معه الكفاءة في الإنتاج [إنتاج ممكن وكفء]

[بمعنى إيجاد توليفة معقولة تنتج بالتنازل عن قدرتنا في إنتاج بعض المأكولات ، مقابل الحصول على إنتاج من بعض الملبوسات] وبذلك فإننا حققنا ما يسمى الكفاءة ويوصف هذا الإنتاج انه كفؤ .

الدليل على تحقق الكفاءة في الإنتاج أن المجتمع في هذه الحالة غير قادر على إعادة تخصيص مورد العمل ليحصل على إنتاج أكبر من أحد السلعتين إلا إذا تم ذلك على حساب خفض إنتاج السلعة الأخرى [أي لن تتحصل على ملبوسات أكثر إلا إذا خفضنا إنتاج المأكولات ولن تتحصل على مأكولات أكثر ما لم نخفض إنتاج الملبوسات] .

- النقطة [D] تشير إلى توليفة إنتاجية ممكنه من السلعتين ، ولكنها لا تحقق الكفاءة في الإنتاج فعند [D] هناك وحدات عاطلة من مورد العمل أو أنها مستغله بالكامل ولكن بطريقه غير كفئة .

فالتكاسل في العمل الاقتصادي يكسب المؤسسة تكاليف إضافية ولن تنتج على حسب ما خططت له فعلى المؤسسة هنا أن تضع خطط جديدة وتعيد الإنتاج بطريقه كفئة .

- النقطة [E] تشير إلى مستويات من الإنتاج لا يمكن لهذا الاقتصاد تحقيقها في ظل فرضيه ثبات مورد العمل وثبات المستوى التقني .

وسبب تحدب منحنى إمكانيات الإنتاج هو اختلاف المهارات الإنتاجية للعمال !

❖ أي إذا وجهنا العمال إلى إنتاج المأكولات سننتج ٢٠٠٠ ريال وإذا وجهنا العمال إلى إنتاج الملبوسات ستنتج ٣٠٠٠ ريال يعني سيكون إنتاج الملبوسات أكفأ من إنتاج المأكولات وهذا على حسب مهارات العمال .

❖ والجدول [٢ – ١] يوضح مفهوم تكلفة الفرص البديلة استناداً إلى بيانات افتراضية عن الخيارات المتاحة لإنتاج توليفات مختلفة من السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية .

❖ على المنشأة أن تعيد النظر دائماً فيما بين ما خطط وما نفذ والمقارنة ما بين المحقق والمخطط ، واكتشاف العيوب والخطأ لتتمكن المنشأة من إعادة التخطيط لتخفيض التكاليف التي سوف تعود بالنفع على المستهلك لأنه سوف يجد السلع التي يريدها بسعر أقل .

❖ منحنى إمكانات الإنتاج له انحدار سالب مما يدل على أن العلاقة عكسية بين إنتاج السلعتين ، فزيادة إنتاج الغذاء لا تتم إلا بخفض إنتاج الكساء .

الخيارات	وحدات من السلع الاستهلاكية	وحدات من السلع الإنتاجية
أ	٠	١٠
ب	١	٩
ج	٢	٧
د	٣	٤
م	٤	٠

جدول [٢ – ١] إمكانيات الإنتاج البديلة للسلع الاستهلاكية و الإنتاجية بالمليون وحدة

[أ] إذا اخترنا أن نوجه جميع الموارد الاقتصادية إلى إنتاج وحدات من السلع الإنتاجية فإننا ننتج ١٠ ملايين من السلع الإنتاجية وصفر مليون من السلع الاستهلاكية ، وذلك يعني اقتصاديا تنازلنا عن المنافع التي تحققها لنا السلع الاستهلاكية مقابل حصولنا على المنافع التي تحققها لنا السلع الإنتاجية .

يعني: بشرح اقتصادي أكثر تعمقا فإننا نضحي بالمكاسب المادية التي تحققها لنا عملية إنتاج سلعه استهلاكية مقابل استفادتنا بالمكاسب المالية التي تعود لنا من خلال إنتاجنا لسلعة إنتاجيه لكنه اختيار غير صائب لكنها مفاضلة غير صحيحة .

س/ أيعقل أن نوجهه جميع إنتاجنا إلى الآلات ونستغني عن إنتاج السلع الاستهلاكية التي نحتاجها يومياً وبالتالي الاختيار الأول غير عقلاني غير اقتصادي غير رشيد

[ب] تنازلنا عن بعض المنتجات الصناعية من أجل توفير منتجات استهلاكية فتحصلنا على ٩ ملايين من المنتجات الصناعية مقابل مليون واحد من المنتجات الاستهلاكية ، فأنظر كلما تنازلنا من منافع الاختيار الأول زادت منافع الاختيار الثاني ومنه كانت العلامة ٩ في السلع الإنتاجية و ١ في السلع الاستهلاكية ، ولكنه كذالك يوصف الاختيار بأنه غير اقتصادي .

[ج] زاد تنازلنا عن المكاسب التي تحققها لنا السلع الصناعية السلع الإنتاجية وتحصلنا على ٧ ملايين فقط وعوضنا ذالك بإنتاج أثنين مليون من السلع الاستهلاكية ، فهل وصلنا إلى المفاضلة ؟؟ هل وصلنا بما يسمى التركيبة المثلى والفضلى هل وصلنا إلى ما يسمى بالمزاوجة المثلى التي تحقق لنا ما نحتاجه من مكاسب في السلع الإنتاجية وما نحتاجه من مكاسب في السلع الاستهلاكية ؟؟ طبعاً لا

[د] نتنازل أكثر عن السلع الإنتاجية و نحصل على سلع استهلاكية أكثر حيث نحصل ع ٣ ملايين من السلع الاستهلاكية و ٤ ملايين من السلع الإنتاجية .

[م] فإنه غير عقلاني كذالك فإننا تحصلنا على ٤ ملايين من السلع الاستهلاكية وصفر مليون من السلع الإنتاجية وهو اختيار غير واقعي ومنه فإن الملايين تقاس من خلال عملية التنازل .

نقاط مهمة ... منحنى إمكانات الإنتاج :

- على منحنى إمكانات الإنتاج جميع التوليفات الواقعة على هذا المنحنى يمكن إنتاجها بكفاءة [في حالة إنتاج سلعتين فقط وتوجيه جميع القوى العاملة لإنتاج هذه السلعتين فقط] .
- منحنى إمكانات الإنتاج يكون محدباً تجاه الأصل .
- على منحنى إمكانات الإنتاج لا توجد عناصر إنتاج معطلة ، فالإنتاج يكون بكفاءة .
- إذا أمكن زيادة إنتاج سلعة ما دون خفض إنتاج سلعة أخرى فهذا يعني أن الاقتصاد لا يستغل موارده بكفاءة ، بمعنى أنه لماذا لم يكن ينتج هذه الكمية في السابق ؟ هذا يدل على عدم استغلال موارد اقتصادية بكفاءة .
- السبب الرئيسي لكون منحنى إمكانات الإنتاج سالب هو أن الموارد الاقتصادية تتصف بالندرة النسبية ، أي أنها لا تكفي لسد الاحتياجات المطلوبة .
- ينتقل منحنى إمكانات الإنتاج إلى أعلى إذا كان هناك نمو اقتصادي .

تكلفة الاختيار [تكلفة الفرصة البديلة] :

جاء علم الاقتصاد لوضع حل للمشكلة الاقتصادية من خلال فكرة أساسية ، ألا وهي [فكرة الاختيار] ، ومعرفة الخيارات أو البدائل المتاحة أمر ضروري لاتخاذ القرار السليم .

س / ما معنى الاختيار ؟ وبين ماذا وماذا نختار ؟ ولماذا الاختيار ؟

- ❖ الاختيار هو المفاضلة بين البدائل من السلع الواجب إنتاجها ، واتخاذ قرار الاختيار كأمر حتمي في مواجهة مشكلة الندرة .
- ❖ استعان الاقتصاديون بأداة تحليلية بسيطة لعرض عملية الاختيار بين البدائل المختلفة في الإنتاج وتعرف بـ [نموذج منحنى إمكانيات الإنتاج] وتعتبر من أبسط وأقوى النماذج الاقتصادية .
- ❖ إذاً ، عملية الاختيار ، متعلقة أساساً بفكرة ، تكلفة الاختيار ، فما معنى تكلفة الاختيار ؟

تكلفة الاختيار : هي التكلفة الحقيقية لاختيار أحد البدائل وليكن [أ] هي بمقدار ما يضحى به من البديل الآخر [ب] في سبيل الحصول على البديل [أ]

- يعبر الاقتصاديون عن التكلفة الحقيقية لاختيار أحد البدائل ، بتكلفة الفرصة البديلة [Opportunity Cost] في حالة المفاضلة بين الاستخدامات البديلة لأحد الموارد .

كيف يمكن قياس تكلفة الفرصة البديلة ؟

يقاس تكلفة الفرص البديلة لأحد الموارد بالعائد الذي يمكن الحصول عليه من استغلال المورد المتاح في أفضل الاستخدامات البديلة .

تكلفة الفرصة البديلة للنمو الاقتصادي ، تتمثل في التضحية بالاستهلاك بالوقت الحاضر .

قاعدة الاختيار هي التي تفاضل بين البدائل معتمدة على تفسير هذه التعريفات :

ما معنى المنافع ؟ هي ما تمسى الإيرادات .

ما معنى التكاليف ؟ هي ما تصرفه من أجل أن تنتج شيء معين أو تستعمل خدمة معينه .

ما معنى المنفعة الحدية [الإيرادات] ؟ وهي المكاسب من آخر وحدة متحصل عليها .

ما معنى التكاليف الحدية [المصروفات] ؟ وهي تكلفة آخر وحدة مستعملة مضافة في الإنتاج .

متى نتوسع ؟ إذا فاقت [الإيرادات] المنفعة الحدية ، [المصروفات] التكاليف الحدية .

متى نتوقف أو نحجم العمل ؟ إذا تساوت التكاليف الحدية [المصروفات] بالمنافع الحدية [الإيرادات] .

- ❖ الأفراد يستجيبون للمنافع ، لأنها تحسن من رفاهيتهم .
- ❖ الأفراد تردعهم التكاليف ، لأنها تؤثر سلباً على رفاهيتهم .

❖ أي تغيير في المنافع أو التكاليف المرتبطة ببديل معين لابد أن تؤثر على قرارات أفراد المجتمع واختياراتهم

❖ السياسة الاقتصادية عادة ما تغير من التكاليف أو المنافع بقصد دفع الأفراد باتجاه خيار معين أو ردعهم عن خيارات أخرى .

س/ ما هي قاعدة الاختيار ؟

يعتمد اتخاذ قرار الاختيار بين البدائل ، على مقارنة المنافع الحدية أو الإضافية [Marginal Benefit] المتوقعة من اتخاذ قرار الاختيار بالتكلفة الحديثة أو التضحية الحدية [Marginal Cost] .

- قرار التوسع في أي نشاط: إذا كانت المنافع الحدية المتوقعة أكبر من التكاليف الحدية المتوقعة .
- قرار التوقف عن التوسع في أي نشاط : متى ما تعادلت المنفعة الحدية المتوقعة مع التكاليف الحدية .

ما هي تكلفة الفرصة البديلة :

تكلفة الفرصة البديلة للنمو الاقتصادي تتمثل في التضحية بالاستهلاك في الوقت الحاضر ، أي أن استهلاك المجتمع في الوقت الحاضر يقل ، ويكون ذلك من أجل زيادة الإنتاج في المستقبل ، مما يؤدي إلى زيادة الاستهلاك في المستقبل نتيجة ارتباطه بزيادة الإنتاج .

الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل : [دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية]

- هو عبارة عن جمع دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية .
- الضرائب غير المباشرة [Indirect Tax] :

+ من مشكلات تقدير الناتج المحلي بواسطة طريقة الدخل ، هي وجود الضرائب غير المباشرة [Indirect Taxes] مثل ضريبة الإنتاج التي تفرض على بعض السلع الاستهلاكية ، و ضريبة المبيعات [Sales Taxes] ، وضريبة القيمة المضافة [Value Added Tax – VAT] و ضريبة السلع و الخدمات [Goods

[GST – Services Tax &] ، لأنها تكون جزءاً من هذه تكاليف الإنتاج و تضاف إلى القيمة السوقية لهذه السلع و الخدمات ، إلا أنها لا تدخل ضمن دخول عوامل الإنتاج .

+ هذه الضرائب تحتسب كإيراد للدولة مقابل ما تقدمه لقطاع الأعمال من خدمات عامة كالطرق والصرف الصناعي والأمن و الخدمات الصحية وغيرها من الخدمات في المناطق الصناعية .

+ يجب إضافة الضرائب غير المباشرة إلى مجموع دخول عناصر الإنتاج عند تقدير قيمة الناتج المحلي .

- إهلاك الأصول الثابتة [Capital Depreciation] .
- الإعانات الحكومية غير المباشرة [Indirect Government Subsidies] ، مثل دعم أسعار بعض السلع الاستهلاكية كالخبز من خلال توفير الطحين للمخابز بأسعار مخفضة ، لذا يجب استبعاد مثل هذا الدعم الغير مباشر عند تقدير الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل .
- المدفوعات التحويلية [Transfer Payments] :

+ مدفوعات تحويلية حكومية : تشمل المصروفات الحكومية على إعانات الأسر الفقيرة وتأمينات البطالة والعجز ومدفوعات التأمينات الاجتماعية ومعاشات المتقاعدين ، يتم استبعادها ، لا تحسب في تقدير الناتج المحلي الإجمالي ، لماذا ؟ لأنها تمثل مدفوعات من جانب واحد [Unilateral Payments] وليست في مقابل سلع و خدمات تشتريها الحكومة .

+ مدفوعات تحويلية خاصة : تشمل هبات الأفراد لأقربائهم و التبرعات إلى الجهات الخيرية ، يتم استبعادها ، لا تحسب في تقدير الناتج المحلي الإجمالي ، لماذا ؟ لأنه هذه الدخول قد سبق احتسابها ولم تدفع لقاء المساهمة في الإنتاج .

- يطلق على مجموع دخول عناصر الإنتاج ، الدخل المحلي الصافي أو الناتج المحلي الصافي [Net Domestic Product] أو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار عناصر الإنتاج .
- صافي الفوائد = الفوائد المستلمة – الفوائد المدفوعة .
- صافي الضرائب غير المباشرة = الضرائب المدفوعة – الإعانات .

❖ الناتج المحلي الإجمالي [GDP] بطريقة الدخل

= دخول العاملين + صافي [العوائد] الفوائد + الإيجارات + أرباح الشركات + دخول الأعمال الصغيرة + صافي الضرائب غير المباشرة + إهتلاك رأس المال .

الناتج المحلي الإجمالي [GDP] بطريقة الدخل ، هو دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية ، و المطلوب فقط التعويض في الأرقام للحصول على الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل .

رأس المال :

- يعتبر أحد الموارد الاقتصادية ويعتبر من العوامل المحددة و المهمة جداً للنمو الاقتصادي .
- زيادة رأس المال تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي .
- زيادة رأس المال تؤدي إلى زيادة الإنتاج من السلع و الخدمات في المجتمع .

الناتج القومي الصافي [Net National Product - NNP] :

- الناتج القومي الصافي = الناتج القومي الإجمالي [GNP] – إهتلاك الأصول الثابتة [D] .
- إهتلاك الأصول الثابتة [Depreciation – D] يقصد به إهتلاك رأس المال .
- يمكن الحصول على أي عنصر من هذه العناصر عن طريق المبادئ الرياضية مثل :
  - ❖ الناتج القومي الإجمالي = الناتج القومي الصافي + إهتلاك رأس المال
  - ❖ إهتلاك رأس المال = الناتج القومي الإجمالي – الناتج القومي الصافي

الدخل الشخصي المتاح [Disposable Personal Income] :

- هو الدخل الذي يملك الأفراد حق التصرف فيه بالإنفاق أو الادخار .

الدخل الشخصي المتاح = الدخل الشخصي – الضرائب على الدخل .

- يمكن الحصول على أي عنصر من هذه العناصر عن طريق المبادئ الرياضية مثل :

الدخل الشخصي = الدخل الشخصي المتاح + الضرائب على الدخل الشخصي

ضريبة الدخل الشخصي = الدخل الشخصي – الدخل الشخصي المتاح

القيمة المضافة [Value Added] :

- ولغرض تجنب الوقوع في خطأ الاحتساب المزدوج لقيمة السلع الوسيطة عند تقدير الناتج المحلي الإجمالي [GPD] يستخدم الخبراء ما يعرف بطريقة القيمة المضافة [Value Added] .
- القيمة المضافة [Value Added] يتم تجميع القيمة المضافة [قيمة الإنتاج – قيمة السلع الوسيطة (وتعرف بعناصر الإنتاج)] في كل مرحلة من مراحل الإنتاج .
  - ❖ القيمة الإجمالية المضافة من السلع الوسيطة هي قيمة السلع النهائية .

القيمة المضافة = قيمة الإنتاج – قيمة مستلزمات الإنتاج

- سعر السلعة في السوق = قيمة الإنتاج + قيمة مستلزمات الإنتاج .
- قيمة مستلزمات الإنتاج = سعر السلعة في السوق – قيمة الإنتاج .
- قيمة الإنتاج = سعر السلعة في السوق – قيمة مستلزمات الإنتاج .
- أن القيمة المضافة لجميع مراحل الإنتاج تساوي سعر السلعة في السوق .

مراحل الإنتاج [١]	قيمة الإنتاج [٢]	القيمة المضافة [٣]	❖❖ ملاحظاتي الخاصة ❖❖ القيمة المضافة = قيمة الإنتاج – قيمة مستلزمات الإنتاج
١- القمح	٢٠٠	٢٠٠	القيمة المضافة = قيمة الإنتاج – قيمة مستلزمات الإنتاج = ٢٠٠ – صفر = ٢٠٠
٢- الطحين	٣٥٠	١٥٠	عند استخراج الطحين من القمح كان قيمته [٣٥٠] وبالتالي فالقيمة المضافة = قيمة إنتاج الطحين – قيمة إنتاج القمح = ٣٥٠ – ٢٠٠ = ١٥٠
٣- الخبز	٥٥٠	٢٠٠	عند إنتاج الخبز من الطحين كان قيمته [٥٥٠] القيمة المضافة = قيمة إنتاج الخبز – قيمة إنتاج الطحين = ٥٥٠ – ٣٥٠ = ٢٠٠
٤- المجموع	١.١٠٠	٥٥٠	مجموع القيم المضافة = ٢٠٠ + ١٥٠ +٢٠٠ = ٥٥٠

قياس البطالة :

- يمكن من خلال المسح السكاني [Population Survey] الذي تقوم بها الأجهزة الإحصائية في الدول تقسيم السكان إلى ثلاث مجموعات :

١) السكان في عمر العمل [Working Age Population] : الذين تتراوح أعمارهم بين [١٦ – ٦٥] سنة في معظم الدول ، ويستثنى من ذلك نزلاء السجون وأفراد الجيش و الشرطة .

❖ الأشخاص داخل قوة العمل الفاعلة [Active Labor Force] .

++ العاملون فعلاً ، سواءً بدوام كامل [Full Time Job] أو بدوام جزئي [Part Time Job]

++ العاطلون الجادون في البحث عن عمل ، وهم الأشخاص القادرين و الراغبين في العمل و الذين يبحون بجدية عن عمل ولكن لا يجدون لهم فرصة عمل .

❖ الأشخاص خارج قوة العمل الفاعلة من غير الراغبين في العمل أو غير القادرين على العمل .

٢) السكان دون عمر العمل : وهم الأطفال والأشخاص البالغون تحت سن ١٦ سنة .

٣) السكان فوق عمر العمل : وهو المتقاعدون فوق ٦٥ سنة .

- يمكن توضيح كيفية قياس البطالة من خلال تتبع أرقام المثال الموضح في الجدول [٤ – ١] التالي :

الجدول رقم (4-1): عدد السكان وقوة العمل الفاعلة والبطالة في قطر معين

	مليون نسمة	
1- عدد السكان	22	
2- ناقصا من هم دون عمر (16) سنة	10-	
3- ناقصاً من هم فوق عمر (65) سنة	6-	
4- عدد السكان في عمر العمل	6	[(3+2)-1]=4
5- ناقصاً عدد المشاركين في القوى العاملة	1.5-	
6- قوة العمل الفاعلة	4.5	(5)-(4)=6
7- ناقصا عدد العاملين فعلاً	3.5-	
8- عدد العاطلين عن العمل*	1.0	(7)-(6)=8

- ❖ عدد السكان في عمر العمل = عدد السكان – [السكان دون سن العمل + السكان فوق سن العمل] .
- ❖ قوة العمل الفاعلة = عدد السكان في عمر العمل – عدد المشاركين في القوى العاملة .
- ❖ عدد العاطلين عن العمل = قوة العمل الفاعلة – عدد العاملين فعلاً .

من المعطيات السابقة يمكن استخراج القانون التالي :

- ❖ قوة العمل الفاعلة = العاطلون عن العمل ويبحون عن عمل فقط + العاملون الحاليون

البطالة الدورية [Cyclical Unemployment] :

- هي البطالة الناتجة عن الدورات الاقتصادية(Business Cycles) .
- تنشأ الدورة الاقتصادية عن تقلبات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الفعلي (Actual RGDP) عن الناتج المحلي الحقيقي الممكن .
- الناتج المحلي الحقيقي الممكن [Potential RGDP] : هو الناتج الذي يمكن تحقيقه عند التوظف الكامل للموارد الاقتصادية ، أي عند التوظف الكامل للقوى العاملة ، وهو ما ينتج في المجتمع إذا كانت جميع عناصر الإنتاج مستغلة بالكامل .
- يقاس الناتج المحلي الحقيقي [مجموع ما ينتج من سلع وخدمات × أسعارها] خلال فترة زمنية .
- يعزي ظهورها إلى :

+ تحدث بسبب الدورات الاقتصادية [فترات الانكماش الاقتصادي و الانتعاش الاقتصادي] التي يمر بها الاقتصاد .

مميزات مرحلة الركود الاقتصادي ، أو الانكماش الاقتصادي [Recession] :

- تتميز ↓ بانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي
- تتميز ↓ بانخفاض مستوى الدخول
- تتميز ↓ بانخفاض المستوى العام للأسعار [التضخم]
- تتميز ↓ بانخفاض الاستثمار
- تتميز ↑ بزيادة معدلات البطالة

+ يعتبر الكود الاقتصادي حالة عامة تسود معظم النشاطات الاقتصادية ولا تقتصر على قطاع اقتصادي معين ، لذا فإن التغيرات الموسمية في الطلب الكلي التي تحدث عادة في بعض القطاعات لا تعتبر مؤشرات للدلالة على دخول الاقتصاد القومي مرحلة الركود ، مثل الانتاج الزراعي حيث يتم استبعاد تأثير هذه التغيرات ، والتركيز فقط على الاتجاه العام لمؤشرات النشاط الاقتصاد الكلي .

ارتفاع معدلات البطالة :

تعتبر ظاهرة سوء استغلال الموارد البشرية من أهم أسباب انخفاض مستويات المعيشة في الأقطار النامية. وتتجسم هذه الظاهرة بشكلين :

- البطالة المقنعة (Disguised Unemployment) :
  + هي الاستغلال الغير كامل لموارد العمل [أي أن الأفراد لا يعملون بطاقتهم الكاملة خلال ساعات العمل اليومية ، بالرغم من الناحية الشكلية ، في هذه الحالة تنخفض الإنتاجية الحدية للعمل إلى الصفر]
  + هي عبارة عن تكدس مجموعة كبيرة من العمال في بقعة محددة مثل المزارع .
  + غياب بعض العمال عن العمل لا يؤثر على مستوى الإنتاج في ظل البطالة المقنعة .
  + البطالة المقنعة موجود في معظم الدول النامية .
- البطالة الهيكلية (Structural Unemployment) :
  + تعني عجز الاقتصاد القومي عن خلق فرص عمل جديدة لامتصاص الأيدي العاملة العاطلة .

العوامل المحددة للعرض الكلي :

- يقيس العرض الكلي كمية الناتج المحلي الإجمالي التي ينتجها الاقتصاد خلال سنة معينة ، وتحددها العوامل الثلاثة [عناصر الإنتاج] التالية :

١ – كمية العمل المتاحة في الاقتصاد [L] أي عدد العمل [القوة العاملة الموجودة في الاقتصاد].

٢ – كمية رأس المال الموجودة في الاقتصاد [K] مثل [الآلات و الأجهزة و المباني و الطرق] وهي ما تمثل الرصيد الرأسمالي .

٣ – المستوى التقني السائد في الاقتصاد [T] مثل [التكنولوجيا ، التطورات التقنية ، الأساليب التي تستخدم في الإنتاج] .

- العلاقة بين هذه العناصر الثلاثة [كمية العمل ، رأس المال ، المستوى التقني] و الناتج المحلي الإجمالي علاقة موجبة ، أي إذا زادت كمية العمل أو زادت كمية رأس المال ، أو زاد المستوى التقني ، إذاً الإنتاج في الاقتصاد سوف يزداد [السلع و الخدمات في الاقتصاد سوف تزداد] .
- يعتبر كمية رأس المال و المستوى التقني ثابت في المدى القريب ، إذ يحتاج تغيرهما إلى فترة زمنية طويلة نسبياً .
- يعتبر عنصر العمل المورد المتغير الوحيد في المدى القريب ، حيث تتغير كمية العمل المستخدمة في الإنتاج وفق ما يقرره المنتجون بشأن التوسع أو الانكماش في الإنتاج .
- حتى مع الاستخدام الكامل للاقتصاد ، نجد هناك نسبة من البطالة التي لا يمكن التخلص منها ويطلق عليها معدل البطالة الطبيعي [Natural Rate of Unemployment] .

العوامل المحددة للطلب الكلي على السلع و الخدمات في المجتمع :

١ – مستوى الأسعار : كلما ارتفع مستوى الأسعار ، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة ، انخفضت كمية الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المطلوبة ، وتعزي العلاقة العكسية إلى كل من :

- تأثير الثروة : إذا ارتفع المستوى العام للأسعار ، بافتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة ، يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للثروة المجتمع [ما تستطيع الثروة أن تشتريه من سلع و خدمات] .
- تأثير الإحلال : إذا ارتفع المستوى العام للأسعار ، معدلات الفائدة سوف ترتفع ، وبالتالي تأجيل العملية الاستثمارية من قبل الشركات العاملة في الاقتصاد لأن التكاليف مرتفعة ، وسوف تخفض من الطلب على السلع الاستثمارية ، ويؤثر على الاستهلاك والاستثمار في السلع و الخدمات المعمرة .

٢ – التوقعات : مثل توقع زيادة الدخل في المستقبل يؤدي إلى زيادة الرغبة في الإنفاق أي قلة الرغبة في الادخار في الوقت الحاضر ، وبالتالي زيادة الطلب الكلي .

٣ – السياسات المالية والنقدية :

أ) السياسة المالية : أي تحكم الحكومة في كل من الضرائب [تأثير سلبي على الطلب الكلي] والإنفاق الحكومي [تأثير ايجابي على الطلب الكلي] لتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية

- أدوات السياسة المالية [الإنفاق الحكومي ، الضرائب]

ب) السياسة النقدية : أي تحكم البنك المركزي في عرض النقود بقصد التأثير على الاقتصاد القومي وتحقيق الأهداف الكلية للاقتصاد .

- أدوات السياسة النقدية :

❖ كمية النقود في الاقتصاد ، وتأثيرها إيجابي على الطلب الكلي ، زيادة كمية النقود معناه أن الجهاز المصرفي سوف يتوسع في الإقراض للبنوك التجارية ، و بالتالي زيادة الإنفاق الاستهلاك والاستثماري ، والبنوك تقرض الأفراد المستهلكون و المؤسسات الاستثمارية .

❖ سعر الفائدة ، وتأثيره سلبي على الطلب الكلي ، يؤثر على الطلب الاستثماري و السلع المعمرة .

٤ – متغيرات الاقتصاد العالمي : وتؤثر على الطلب الكلي من خلال عاملين :

- سعر صرف العملة الوطنية ، وتأثيره سلبي ، انخفاضها يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي في لاقتصاد .
- مستوى الدخل في الدول الأخرى ، وتأثيره إيجابي ، زيادة الدخل في الدول الأجنبية تزاد كمية الطلب على السلع المنتجة في بلادنا ، بالنسبة لهم زيادة في الواردات [الصادرات بالنسبة لنا] .

الاستهلاك

- يعد الإنفاق الاستهلاكي أكبر من مكونات [الطلب الكلي في الاقتصاد] إجمالي الإنفاق في أي اقتصاد ويخصص له الجزء الأكبر من الدخل الإجمالي في أي دولة .
- دالة الاستهلاك : وفق نظرية الدخل المطلق لكينز :
  + للاستهلاك دالة موجبة في الدخل .
  + الاستهلاك الحالي [لهذه السنة] يتأثر بالدخل في السنة الحالية .
  + يركز كينز على العلاقة بـ [القانون النفسي] أن الأفراد يميلون إلى زيادة الاستهلاك كلما زادت دخولهم ، وبنسبة استهلاك أقل من نسبة الزيادة في الدخل .
  + قام كينز بوضع دالة للاستهلاك [نظرية الدخل المطلق] : $C = a + bY$
    [C] الإنفاق الاستهلاكي .
    [Y] الدخل الحقيقي .
    [a] تمثل الإنفاق الاستهلاكي المستقل عن الدخل [Autonomous Consumption] الذي يأتي من المدخرات أو من الاقتراض .
    [b] هي ميل دالة الاستهلاك [نسبة الاستهلاك من الدخل] ، ويطلق عليها الميل الحدي للاستهلاك [Marginal Propensity to Consume – MPC] ، ويعتبر هذا الميل [أقل من واحد و أكبر من صفر] .
- الميل الحدي لاستهلاك محصور بين [١] الصحيح و [٠] .
- يمكن الحصول على الميل الحدي بقسمة [التغير في C ÷ التغير في Y] $b = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$
- بتعبير آخر للميل الحدي للاستهلاك ، ماذا يحدث للاستهلاك إذا تغير الدخل .
- يقيس الميل الحدي للاستهلاك ، الزيادة في الاستهلاك نتيجة زيادة الدخل .

جدول رقم (٥-١):العلاقة بين الدخل والاستهلاك والادخار بالدينار

(1) الدخل القابل للأنفاق Y	(2) الاستهلاك C	(3) الادخار S	(4) الميل المتوسط للاستهلاك 1÷2	(5) الميل المتوسط للادخار 1÷3	(6) الميل الحدي للاستهلاك $b = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$	(7) الميل الحدي للادخار $s = \frac{\Delta S}{\Delta Y}$
400	460	-60	1.15	-0.15	0.70	0.30
500	530	-30	1.06	-0.06	0.70	0.30
600	600	0	1.00	0	0.70	0.30

الميل الحدي [المتوسط] للاستهلاك والميل الحدي [المتوسط] للادخار :

- يقيس الميل الحدي للاستهلاك ، التغير في الاستهلاك الناتج عن التغير في الدخل بمقدار دينار واحد. ويمكن أن يعبر عنه بالمعادلة التالية : $MPC = b = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$
- يقيس الميل الحدي للادخار التغير في الادخار الناتج عن التغير في الدخل بمقدار دينار واحد، ويعبر عنه بالمعادلة التالية : $MPS = s = \frac{\Delta S}{\Delta Y}$
- الميل الحدي [الموسط] للاستهلاك + الميل الحدي [المتوسط] للادخار = [١] صحيح
  1 = MPC+MPS
- الميل الحدي [المتوسط] للاستهلاك ينخفض كلما زاد الدخل .
- الميل الحدي [المتوسط] للادخار يزداد كلما زاد الدخل .

نظريات الدورات الاقتصادية [نظريات الاستهلاك] :

- هي التي تحدد العلاقة بين نظريات الاستهلاك و العوامل المؤثرة على الإنفاق الاستهلاكي .

(١) النظرية الماركسية :

- تعتبر الدورات الاقتصادية من الظواهر الملازمة للنظام الرأسمالي ، تمتد جذورها في أعماق علاقات الإنتاج ونظام التبادل في السوق الرأسمالي الحر .
- هذه الدورات الاقتصادية مرتبطة بالإنتاج والتبادل التجاري في الأسواق .
- هذه الدورات يعزى سببها أن الأرباح تكون منخفضة .
- يكون الاستهلاك لا يكفي لمواكبة النمو في الإنتاج .

(٢) نظرية تشومبيتر :

- فسرت الدورات الاقتصادية بنظرية الإبداعات (Innovations).
- ترى أن الإبداعات والمخترعات الجديدة تأتي تؤدي إلى زيادة الاستثمارات في المجتمع ، وتؤدي إلى زيادة إنتاج السلع و الخدمات في المجتمع ، وتؤدي إلى حدوث تغيرات في الاقتصاد [تقلبات اقتصادية] في موجات متلاحقة على فترات تطول أحيانا لعدة سنوات ، سببها الإبداع .

(٣) النظرية الكينزية :

- تعتبر التوقعات (Expectations) هي المصدر الرئيسي للتقلبات الاقتصادية .
- تؤدي التوقعات إلى التغير في الطلب على المعدات و الأجهزة الرأسمالية ، الأمر الذي يؤدي إلى تغير في الإنتاج .
- تؤدي التوقعات إلى التغير في مستوى الاستثمار ، ومن ثم التقلبات الاقتصادية .

(٤) النظرية النقدية :

- يعتقد دعاة هذه النظرية ، وفي مقدمتهم ملتون فريدمان (Milton Friedman) ، أن التقلبات في كمية النقود هي المصدر الرئيسي للتقلبات الاقتصادية .
- تركز على التغيرات التي تحدث في كمية النقود ، وهي المصدر الرئيسي للتقلبات الاقتصادية .
- ارتفاع معدل نمو النقود يؤدي إلى حدوث توسع في الاقتصاد [سعر الفائدة ينخفض ، الاستثمار يزداد ، يحدث توسع وانتعاش اقتصادي نتيجة زيادة الاستثمار] .
- انخفاض كمية النقود [زيادة معدل الفائدة ، انخفاض الاستثمار ، يؤدي إلى انكماش وركود اقتصادي]

(٥) نظرية التوقعات الرشيدة : [المرتبة بمستوى الأسعار]

- تركز على ما هو متاح من معلومات .
- يقصد بهذه النظرية إمكانية التنبؤ في ضوء المعلومات المتاحة.
- هذه النظرية يمكنها التمييز بين وجهتين :

+ وجهة النظر الكلاسيكية الجديدة : تستند إلى أن التقلبات [التوقعات] التي تحدث سببها الرئيسي التقلبات غير المتوقعة .
+ وجهة النظر الكينزية الجديدة : تستند إلى أن التقلبات [التوقعات] التي تحدث سببها الرئيسي التقلبات غير المتوقعة ، ولكنهم لا يستبعدون التوقعات المتوقعة في الطلب .

(٦) النظرية العامة للعرض الكلي والطلب الكلي :

- تعتبر النظريات الخمس السابقة حالات خاصة بالنسبة لنظرية أكثر شمولاً وهي نظرية التوازن العام بين العرض الكلي والطلب الكلي .
- حيث يمكن حدوث الركود الاقتصادي بسبب انخفاض العرض الكلي ، الذي يحدث مثلاً إذا كانت هناك أزمات اقتصادية [الجفاف ، الفيضانات] الأمر الذي يؤدي انخفاض الإنتاج الكلي أي انخفاض العرض الكلي أي تذبذبات في الاقتصاد أي حدوث ركود اقتصادي .

العوامل التي تؤثر على الإنفاق الاستهلاكي :

١ – معدل الفائدة : معدل الفائدة [الحالي و المستقبلي] الذي يفرضه البنك المركزي .

٢ – الدخل المتاح : هو الدخل يمكن التصرف فيه بالإنفاق أو الادخار .

٣ – الدخل المتوقع في المستقبل : هو المبني على التوقعات المستقبلية بناءً على المعطيات الحالية .

العوامل المحددة [المؤثرة] على الاستثمار :

١ – الكفاءة الحدية للاستثمار [معدل العائد على الاستثمار]

٢ – معدل الفائدة السائد في السوق

٣ – التوقعات المستقبلية

- كلما ↑ زاد معدل العائد ↑ زاد معدل الاستثمار
- كلما ↑ زاد معدل الفائدة ↓ انخفض حجم الاستثمار

على المستوى الدولي نلاحظ أن :

- تشير الإحصاءات إلى أن نسبة الأمية في الوطن العربي أكثر من ٤٦٪ .
- تشير الإحصاءات إلى أن نسبة سكان العالم في الأقطار منهم أكثر من ٨٠٪ قاطنين في الأقطار النامية مقارنة بنسبة السكان في الأقطار المتقدمة .
- تحتوى الأقطار المتقدمة على نسبة ٢٠٪ من سكان العالم ، والدخل الفردي فيها مرتفع .
- زيادة عدد السكان له أثر كبير على توزيع الدخل في الأقطار .

محاضرة رقم [١٣] مراجعة ٢ [مهمة جداً]

الميل الحدي للاستهلاك [b] :

- هو التغير في الاستهلاك الناتج عن تغير الدخل بوحدة واحدة .
- لو زاد الدخل بمقدار [١] ريال ، ما هو الجزء الموجه للاستهلاك ، وما هو الجزء الموجه للادخار من هذا الريال .
- لأنه الدخل ينقسم إلى قسمين [قسم للاستهلاك + قسم للادخار] فما نصيب كل منها من الدخل الإضافي [١] ريال مثلاً .
- نسبة المبالغ الموجهة إلى الاستهلاك أكبر من المبالغ الموجهة إلى الادخار .
- قام كينز بوضع دالة للاستهلاك [نظرية الدخل المطلق] : $C = a + bY$

[C] الإنفاق الاستهلاكي .

[a] تمثل الإنفاق الاستهلاكي المستقل عن الدخل [Autonomous Consumption] الذي يأتي من المدخرات أو من الاقتراض .

[b] هي ميل دالة الاستهلاك [نسبة الاستهلاك من الدخل] ، ويطلق عليها الميل الحدي للاستهلاك [Marginal Propensity to Consume – MPC] ، ويعتبر هذا الميل [أقل من واحد و أكبر من صفر] .

[Y] الدخل الحقيقي .

[By] الاستهلاك التابع .

- الميل الحدي لاستهلاك محصور بين [١] الصحيح و [٠] .
- يمكن الحصول على الميل الحدي بقسمة [التغير في C ÷ التغير في Y] $b = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$
- بتعبير آخر للميل الحدي للاستهلاك ، ماذا يحدث للاستهلاك إذا تغير الدخل .
- يقيس الميل الحدي للاستهلاك ، الزيادة في الاستهلاك نتيجة زيادة الدخل .

أنواع التضخم :

١ – التضخم الناشئ عن الطلب [الفجوة التضخمية Inflationary Gap] والتي تحدث في المدى القريب عندما يزيد الطلب الكلي على العرض الكلي عند مستوى الاستخدام الكامل (YP)، مما يضع ضغوطاً على المستوى العام للأسعار فيحدث التضخم .

٢ – التضخم الناشئ عن زيادة التكاليف : [الفجوة الانكماشية Deflationary Gap] والتي تحدث في المدى القريب أيضاً نتيجة لانخفاض في الطلب الكلي ، حيث ترتفع البطالة وينخفض المستوى العام للأسعار .

٣ – التضخم المستورد : هو الذي يحدث نتيجة زيادة أسعار السلع والخدمات المستوردة نتيجة لزيادة أسعار السلع العالمية أي بسبب عوامل خارجة عن الاقتصاد المحلي .

٤ – التضخم الركودي : نتيجة لانخفاض العرض الكلي بسبب زيادة تكاليف الإنتاج ونقص الأرباح، فقد جاء هذا التضخم مصحوباً بموجة من الكساد أي ارتفاع معدلات البطالة لتفوق معدلاتها الطبيعية مع انخفاض الناتج أو الدخل إلى مستويات أقل من مستوى الناتج ممكن ، وينتج عنه :

- ↑ ارتفاع معدل البطالة
- ↓ انخفاض الناتج المحلي الحقيقي
- ↑ ارتفاع معدل التضخم ↑ وارتفاع معدل البطالة ← في آن واحد .

اقتصاديات جانب العرض :

- بدأت في عهد الرئيس الأمريكي رونالد ريغن [١٩٨١]
- واضع هذه الأسس لهذه الاقتصاديات شخص يدعى [لافار]
- تعني ↓ تخفيض الضرائب على عائدات الاستثمار
- وتعني ↓ تخفيض أسعار الفائدة
- وتعني ↓ تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الاستثمارية
- عند تطبيق اقتصاديات جانب العرض في الولايات المتحدة الأمريكية ، أدت إلى حدوث نتائج إيجابية [معدل التضخم ومعدلات البطالة انخفضت ↓]

العرض الكلي في الأمد البعيد :

- يقاس بكمية الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عند مستوى الاستخدام الكامل.
- يعادل الناتج المحلي الإجمالي الكامن أو الممكن ، عند ثبات كل من كمية رأس المال ، والمستوى التقني.
- الناتج في المدى البعيد مستقل عن مستوى الأسعار ، نتيجة لتغير الأسعار والأجور بذات النسبة ، مما يجعل الأرباح الحقيقية ثابتة رغم تغير مستوى الأسعار . ويكون معدل البطالة مساوياً لمعدل البطالة الطبيعي.
- منحى العرض الكلي ، يعكس العلاقة بين كمية الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومستوى الأسعار في الأمد البعيد عندما يتساوى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مع الناتج المحلي الإجمالي الممكن .
- يكون منحنى العرض الكلي ، خطاً عمودياً ، حيث يبقى الناتج الإجمالي الحقيقي عند مستوى الناتج المحلي الإجمالي الكامن ، فلا يتأثر بتغير مستوى الأسعار .
- ترجع عدم استجابة الناتج للتغير في مستوى الأسعار إلى تغير الأجور وأسعار باقي عناصر الإنتاج بنسبة مماثلة لنسبة التغير في المستوى العام للأسعار .

- في الأمد البعيد ، يتمكن العمال من الحصول على المعلومات الكاملة عن أي زيادة في الأسعار ، مما يمكنهم من المطالبة بزيادة في الأجور وأسعار عناصر الإنتاج الأخرى ، بنسبة مماثلة لنسبة الزيادة في الأسعار .
- الزيادة في الإيراد الكلي نتيجة لارتفاع مستوى الأسعار تصاحبها زيادة بالنسبة ذاتها في التكاليف الكلية نتيجة لزيادة الأجور وأسعار باقي عناصر الإنتاج .
- تبقى الأرباح الحقيقية دون تغيير فلا يكون لدى المنتجين أي حافز لزيادة الإنتاج بالرغم من ارتفاع مستوى الأسعار .

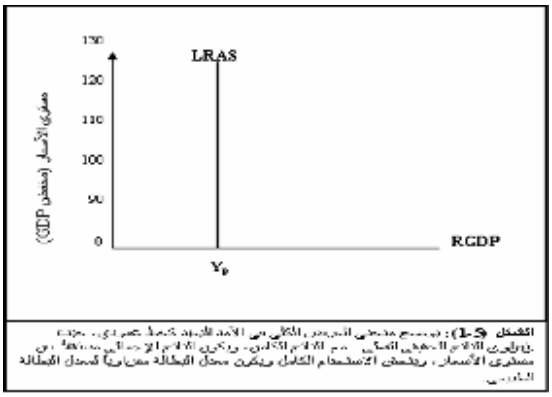

ملخص منحنى العرض في المدى البعيد :

- عند رسمه يكون خط عمودي على المحور الأفقي .
- يعكس أن الناتج المحلي الإجمالي [ما ينتج في المجتمع من سلع وخدمات] عند مستوى الاستخدام الكامل [لعناصر الإنتاج] وهو عمودي على المحور الأفقي ، ويكون الناتج مستقلاً عن مستوى الأسعار .
- مهما تغير السعر فإن الناتج لا يتغير لأن الموارد الاقتصادية مستقلة بالكامل .

العوامل التي تحد من قدرة البنك التجاري على التوسع في القروض :

١/ زيادة نسبة الاحتياط القانوني ، الذي يضعها البنك المركزي وذلك بنسبة معينة من الإيداعات لدى البنوك التجارية كاحتياطي قانوني ، فإذا زادت هذه النسبة فإن مقدرة البنك التجاري على منح القروض تقل ، و العكس صحيح .

٢/ تسرب نسبة من العملة خارج الجهاز المصرفي ، مثل [عدم قيام الأفراد بإيداع راتبه في البنوك بل يتحفظون به في البيت] .

٣/ احتفاظ البنوك التجارية باحتياطيات إضافية ، ويكون ذلك أعلى من النسبة التي فرضها البنك المركزي مثلاً [٥٪] ولكن البنك التجاري قرر الاحتفاظ بنسبة [٧٪] كاحتياطي قانوني بناءً على رغبته هو ودون تدخل البنك المركزي في ذلك ، مع ملاحظة التزامه بالحد الأدنى للنسبة المقرر .

- الهدف من الإقراض هو تحقيق الأرباح و العوائد .

❖ الحد الأقصى للتسهيلات الائتمانية = الاحتياط الكلي [الاحتياطيات الفائضة] × المضاعف النقدي

- المضاعف النقدي = [١ ÷ نسبة الاحتياطي القانوني]

يتم التعويض في هذه المعادلات على حسب الأرقام الموجودة عندك في المسألة .

البنوك التجارية وعلاقتها بالتقلبات الاقتصادية :

- البنوك التجارية لها دور في زيادة حدة التقلبات الاقتصادية عن طريق تقليص القروض في فترة الركود الاقتصادي وزيادة القروض في فترة الانتعاش الاقتصادي .

أهمية البنوك الإسلامية :

١ – توفر خيار للتعامل المصرفي بما ينسجم وأحكام الشريعة الإسلامية .

٢ – تعطي عائد مجزي بالمقارنة مع البنوك الأخرى .

٣ – أصبحت واسعة الانتشار .

السياسات الاقتصادية ، كمؤثر على الطلب الكلي :

أ) السياسة المالية : أي تحكم الحكومة في كل من الضرائب والإنفاق الحكومي لتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية .

- أدوات السياسة المالية :

❖ الإنفاق الحكومي ، وتأثيره إيجابي على الطلب الكلي .

❖ الضرائب ، وتأثيرها سلبي على الطلب الكلي .

ب) السياسة النقدية : أي تحكم البنك المركزي في عرض النقود بقصد التأثير على الاقتصاد القومي وتحقيق الأهداف الكلية للاقتصاد .

- أدوات السياسة النقدية :

❖ تغيير نسبة الاحتياطي القانوني الموضوع من قبل البنك المركزي ، بهدف تغيير كمية النقود في الاقتصاد ، وتأثيرها إيجابي على الطلب الكلي ، زيادة كمية النقود معناه أن الجهاز المصرفي سوف يتوسع في الإقراض للبنوك التجارية ، و بالتالي زيادة الإنفاق الاستهلاك والاستثماري والبنوك تقرض الأفراد المستهلكون و المؤسسات الاستثمارية .

❖ تغيير معدل الخصم [سعر الفائدة] وتأثيره سلبي على الطلب الكلي ، يؤثر على الطلب الاستثماري و السلع المعمرة .

أدوات السياسة النقدية :

- السياسة النقدية هي الوسيلة الغير مباشرة التي يتمكن بها البنك المركزي من التحكم في عرض النقود ، ومن التأثير في أداء ومسار الاقتصاد القومي بحيث يتم تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية وفي مقدمتها استقرار المستوى العام للأسعار والنمو الاقتصادي وخفض البطالة .
- تسمى الطرق التي تمكن البنك المركزي من تنظيم عرض النقد بشكل ينسجم مع أهداف السياسة الاقتصادية بأدوات السياسة النقدية.
- لقد أصبح من المتعارف عليه تقسيم هذه الأدوات الانتقائية إلى مجموعتين هي [الأدوات الكمية و الأدوات النوعية] :

١/ الأدوات الانتقائية الكمية للسياسة النقدية :

يستطيع البنك المركزي التأثير في قدرة البنوك التجارية على تقديم التسهيلات الائتمانية ، وذلك بواسطة ما يعرف بالوسائل الكمية للائتمان ، والتي تستهدف بالدرجة الأولى التأثير في حجم أو كمية احتياطيات البنوك وتكلفة الاحتفاظ بها .

من أهم هذه الأدوات الكمية للسيطرة على الائتمان هي :

أ - تغيير نسبة الاحتياطي القانوني .

- زيادة النسبة ، تقلل من مقدرة البنوك على خلق الودائع ومن ثم كمية النقود .
- خفض النسبة ، تزيد من مقدرة البنوك على خلق الودائع ومن ثم كمية النقود .

ب - تغيير معدل الخصم ، وهو سعر الفائدة الذي يتقاضها البنك المركزي على القروض التي يقدمها إلى البنوك التجارية .

- زيادة سعر الخصم [الفائدة] ، يقل الطلب على القروض .
- خفض سعر الخصم [الفائدة] ، يزيد من الطلب على القروض .

ج - عمليات السوق المفتوحة ، وهي قيام البنك المركزي ببيع و شراء الأوراق المالية وبالذات السندات المالية ، وذلك بغية التأثير على تغيير عرض النقود في الاقتصاد .

- في حالة شراء البنك المركزي للسندات فإنه يقوم بدفع قيمتها لدى البنوك التجارية ، ومن ثم زيادة معدل عرض النقود في الاقتصاد ، ثم يقل سعر الخصم [الفائدة] ومن ثم زيادة الطلب الاستثماري [الكلي] للاقتصاد وهو ما يسمى [انتعاش اقتصادي] .
- في حالة بيع البنك المركزي للسندات فإنه يقوم بسحب قيمتها من البنوك التجارية ، ومن ثم انخفاض معدل عرض النقود في الاقتصاد ، ثم يرتفع سعر الخصم [الفائدة] ومن ثم انخفاض الطلب الاستثماري [الكلي] للاقتصاد وهو ما يسمى [ركود اقتصادي]

٢ / الأدوات الانتقائية النوعية للسياسة النقدية :

تتوفر للبنك المركزي وسائل أخرى للسياسة النقدية تتمثل في الأدوات الانتقائية للائتمان يستطيع بواسطتها التحكم في عرض النقود من خلال الأدوات الانتقائية للنشاط الائتماني للبنوك التجارية. وتهدف هذه الأدوات إلى تشجيع الاستثمار في قطاعات معينة دون أخرى من خلال تحديد سقوف الائتمان في مجالات معينة أو تخفيض أسعار الفائدة على قروض الاستثمار في فعاليات اقتصادية دون أخرى .

مقاييس عرض النقود :

يقصد بعرض النقود كمية النقود المتاحة للاستخدام في الإقتصاد في أي تاريخ معين. وتستخدم الدول عدة مقاييس لعرض النقود تختلف فيما بينها وفقاً لمكوناتها المحددة في تعريف النقود ، وتوضيحاً للفكرة نقدم ثلاثة مقاييس كمثال فيما يلي :

المقيـاس الأول : M1 = النقد المتداول (C) خارج البنوك + نقود الودائع الجارية (D) في البنوك .

المقياس الثاني : M2 = M1 + نقود الودائع قصيرة الأجل .

المقياس الثالث : M3 = M2 + نقود الودائع طويلة الأجل .

- عرض النقود في الاقتصاد يكون بالترتيب التالي [M1 ، M2 ، M3] وذلك بناءً على وفرة النقود .

وظائف البنك المركزي :

أولاً : تنفيذ ومتابعة العمليات و الالتزامات النقدية والمالية الحكومية على المستويين الداخلي والخارجي (المدفوعات و المقبوضات) .

ثانياً : إصدار العملة الوطنية ، حيث يعتبر البنك المركزي السلطة النقدية الوحيدة المخولة قانوناً بإصدار العملة الوطنية.

ثالثاً : قبول ودائع البنوك التجارية العاملة في المجتمع ، وهي عبارة عن (احتياطات البنوك التجارية) وإقراض هذه البنوك عند الحاجة ، بالإضافة إلى القيام بعمليات المقاصة [للشيكات] بين هذه البنوك التجارية العاملة في الاقتصاد .

رابعاً : التحكم في كمية النقود المعروضة (السيولة النقدية) في الإقتصاد الوطني ، وذلك للمحافظة على استقرار سعر صرف العملة الوطنية ، وفقاً للأوضاع الاقتصادية السائدة .

- كل دولة بها بنك مركزي واحد فقط ، مؤسسة النقد العربي السعودي ، في المملكة العربية السعودية

منحنى فيليبس : [مهم]

- اهتم بدراسة العلاقة بين الأجور ومعدلات التضخم والبطالة في المجتمع البريطاني .

- أثبت فيليبس في بريطانيا في القرن التاسع عشر وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التغير في الأجور النقدية ، كمؤشر لمعدل التضخم باعتبار أن الأجور تشكل نسبة كبيرة من تكاليف الإنتاج ، فتنعكس تغيراتها على معدل التضخم ، وهذا ما يتضح في الشكل [٦ – ١] .
- يوضح العلاقة العكسية [⇔] بين معدل البطالة (U) ومعدل التضخم (P) .
- المجتمع يقبل بمعدل بطالة منخفض ↓ و معدل تضخم مرتفع ↑ .
- المجتمع يقبل بمعدل بطالة مرتفع ↑ و معدل تضخم منخفض ↓ .
- عملية [trade off] بين معدل البطالة ومعدل التضخم في الاقتصاد .

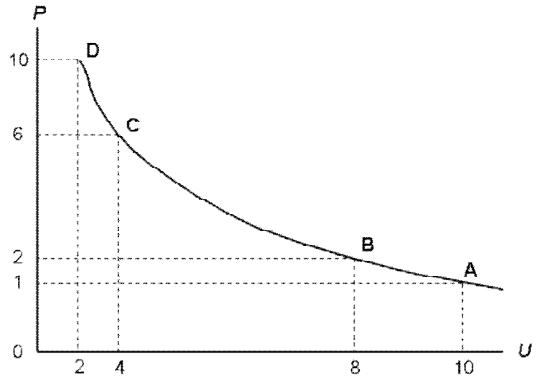

الشكل (٦-١) : يوضح منحنى فيليبس العلاقة العكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم ويلاحظ أن معدل التضخم يكون قليل التأثر بخفض معدلات البطالة المرتفعة، نتيجة لوجود طاقات إنتاجية فائضة، لكنه يكون شديد التأثر بخفض معدلات البطالة المنخفضة أصلا لقلة الطاقات الإنتاجية الفائضة.

ما هي العوامل التي تساعد على خفض معدلات البطالة و زحف المنحنى إلى جهة الشمال ؟

+ طرح برامج لتسهيل و تعجيل حركة انتقال العمال .
+ نشر المعلومات الخاصة بفرص العمل المتاحة .
+ تبني السياسات الاقتصادية [سياسة مالية ، سياسة نقدية] الهادفة إلى الاستقرار الاقتصادي .

السياسة المالية التوسعية :

- هي الأسلوب الذي تنتهجه الحكومة في محاولتها التأثير على أداء الاقتصاد :
  + طريقة مباشرة عن طريق الإنفاق الحكومي [ميزانية الدولة] .
  + طريقة غير مباشرة من خلال [الضرائب أو إعطاء إعانات]
- وتستخدم هذه الطرق لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الحكومية ، المتمثلة في التالي :
  ١- التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية .
  ٢- الاستقرار مستوى الأسعار الاقتصادية ، أي خفض التضخم والبطالة .
  ٣- النمو الاقتصادي .
  ٤- تحقيق عدالة توزيع الدخل والثروة ، عدم وجود طبقات غنية و أخرى فقيرة .
- تستخدم السياسة المالية التوسعية في فترة الركود الاقتصادي .

أدوات السياسة المالية :

- يتأثر الأداء الاقتصادي بالتغيرات التي تطرأ على كل من الإنفاق الحكومي والضرائب.
- تنقسم تغيرات الإنفاق والضرائب إلى تغيرات غير مخططة وتغيرات مخططة .
- يقصد بتغيرات الإنفاق و الضرائب ، تغيرات السياسية المالية المخططة التي تهدف إلى التأثير على الطلب الكلي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي . وتنقسم السياسة المالية المخططة إلى :

❶ سياسة مالية مخططة كمية ❷ سياسة مالية مخططة نوعية

١/ أدوات السياسة المالية الكمية المخططة :

١/أ) الضرائب [T] :

- تعتمد الحكومات في تمويل إنفاقاتها على إيرادات الضرائب بأنواعها ، كما تعتمد بعض الحكومات على عائدات بيع المواد الأولية [مثل البترول] التي تمتلكها الدولة .
- زيادة الضريبة تؤدي إلى خفض الدخل المتاح للإنفاق ، فتؤثر سلباً على الطلب الكلي ومستوى دخل التوازن .
- يقاس الأثر النهائي لتغير معين في الضريبة [سواءً بالزيادة أو النقصان للضريبة] على دخل توازن الاقتصاد باستخدام مضاعف الضريبة الثابتة .

١/ب) الإنفاق الحكومي [G] :

- يقصد بالإنفاق الحكومي : [ميزانية الدولة] وهو ما تنفقه الوزارات والأجهزة الحكومية على مشترياتها من السلع والخدمات الاستهلاكية والاستثمارية ، بما في ذلك من إنفاق على أجور ومرتبات العاملين في القطاع الحكومي ، والإنفاق على مدخلات الإنتاج ، بالإضافة إلى الإنفاق الاستثماري على مشروعات البنية التحتية .
- لقياس أثر زيادة معينة في الإنفاق الحكومي على دخل توازن الاقتصاد لا بد من التعرف على مضاعف الإنفاق الحكومي ، وهو مقدار التغير في الدخل لكل دينار من التغير في الإنفاق الحكومي.

١/ج) الضرائب و الإنفاق معاً – الموازنة العامة :

- الموازنة العامة للدولة : هي ما يعرف بالميزانية عند غير المتخصصين ، وهي في الحقيقة تعني مشروع الميزانية أو الميزانية المقترحة .
- بينما تكون الميزانية متوازنة دائماً ، نجد أن الموازنة قد لا تكون متوازنة في بعض الحالات .
- قد يكون هناك عجز (Deficit) بالموازنة وذلك في حالة زيادة النفقات الحكومية المقترحة (G) على إيرادات الضرائب (T) .

- الموازنة المتوازنة : فتعرف بأنها الموازنة التي يتعادل فيها الإنفاق الحكومي المقترح مع الإيرادات المتوقعة من الضرائب ، أي أن يكون الإنفاق الحكومي ممولاً بالكامل من إيرادات الضرائب دون زيادة أو نقصان .
- ومضاعف الموازنة المتوازنة هو مضاعف الإنفاق الحكومي مضافاً إليه مضاعف الضريبة الثابتة المساوية للإنفاق الحكومي .

٢/ أدوات السياسة المالية المخططة النوعية :

- بالإضافة إلى السياسات المالية المخططة المنصبة على التغير في حجم الإنفاق أو زيادة وخفض إيرادات الضريبة .
- هناك سياسات بديلة تبقي على هذه المتغيرات دون تغيير في أحجامها ، وإنما تركز على هيكلها ، فتُغير توزيع عبء الضريبة ، أو تغير هيكل الإنفاق ، أو تغير هيكل أو مصادر تمويل الدين العام .

وتتمثل السياسة المالية المخططة النوعية فيما يلي :

٢/أ) إعادة توزيع عبء الضرائب :

- إن إعادة توزيع عبء الضرائب (Redistribution of Taxes) ، من خلال زيادة الضريبة على الدخول المرتفعة ، ستؤدي إلى زيادة الإيرادات الحكومية ومن ثم الإنفاق الحكومي ، وبالتالي إنعاش الاقتصاد .

٢/ب) إعادة هيكلة الإنفاق الحكومي :

- تعتبر إمكانية تغيير هيكل الإنفاق الحكومي على جانب كبير من الأهمية في تحريك النشاط الاقتصادي .
- بعض النفقات الحكومية ، خاصة في مجالات معينة يمكن أن تؤدي إلى تحفيز النشاط الاقتصادي أكثر من النفقات في مجالات أخرى .

إعادة هيكلة الدين العام :

تنصب هذه السياسة على تغير مصدر تمويل عجز الموازنة بما يتفق وأهداف السياسة الاقتصادية .

مصادر الاقتراض الحكومي لتمويل عجز الموازنة ، يكون ذلك عن طريق :

- البنوك التجارية المحلية .
- المنظمات المالية الدولية [صندوق النقد الدولي ، هيئة الأمم المتحدة ، الأوبك ...] .
- المنظمات المالية الإقليمية [الموجودة في المنطقة ، العربية ، الخليجية ، منطقة الشرق الأوسط] .

وسائل [أدوات] السياسة المالية :

- تستخدم في فترة الكود وأيضاً الانتعاش الاقتصادي .

١ – الإنفاق الحكومي .

٢ – الضرائب و الرسوم [على الأفراد و الشركات والمؤسسات] .

مصادر الإيرادات في الدول المتقدمة : هي الضرائب على الدخول [الأفراد] و أرباح [الشركات] .

تمويل العجز في ميزان المدفوعات ، يأتي عن طريق :

- ↓ تخفيض سعر العملة المحلية ، مقابل العملات الأخرى .
- ↓ تقليل تكاليف الإنتاج في الاقتصاد .
- ↓ تقليل الواردات من السلع الكمالية .

السياسة النقدية الانكماشية :

- ترتبط ↓ بتخفيض عرض النقود في الاقتصاد لحل مشكلة اقتصادية قائمة .
- عند ↓ تخفيض عرض النقود في الاقتصاد فإن سعر الفائدة سوف ↑ يرتفع .
- عند ↑ ارتفاع سعر الفائدة فإن الاستثمار سوف ↓ ينخفض .
- الطلب الكلي في المجتمع سوف ↓ يقل لأن الاستثمار عنصر من عناصر الطلب الكلي في الاقتصاد .

الناتج المحلي الإجمالي [GDP] :

- هو مجموع قيم السلع والخدمات النهائية [لغرض الاستهلاك] التي تم إنتاجها في الإقتصاد خلال فترة زمنية معينة [سنة] أو [ثلاثة أشهر] أو [ستة أشهر] .
- السلع الوسيطة لا تدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي في سنة معينة .
- السلع التي أنتجت في عام سابق لا تدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي لسنة أخرى .
- الناتج المحلي الإجمالي يجب أن يكون أنتج داخل هذا الاقتصاد .
- مثال : شراء أسهم شركة سابك في هذه السنة ، فإننا نعلم أن الأسهم طرحت للتداول منذ زمن بعيد ، وهذه العملية تمثل عملية نقل ملكية فقط ، لذا فإن هذه العملية لا تدخل في حساب الناتج القومي المحلي الإجمالي للسنة الحالية .
- مثال : شراء منزل مبني منذ عام ١٩٨٥ م ، فإن عملية الشراء تمثل عملية نقل ملكية لسلعة منتجة في أعوام سابقة ، وبالتالي فإنها لا تدخل في حساب الناتج القومي المحلي الإجمالي للسنة الحالية .
- خلاصة القول ، الناتج المحلي الإجمالي عبارة عن إجمالي الدخل

الدخل = الإنفاق الاستهلاكي + الإنفاق الاستثماري [الادخار].

الأجر الحقيقي : هي القوة الشرائية للنقود .

الأجر الحقيقي = الناتج المحلي الاسمي ÷ مخفض الناتج المحلي الإجمالي × ١٠٠

المؤشرات الرئيسية التي تفسر أسباب حدوث التقلبات الاقتصادية :

١ – التغير في الناتج المحلي الإجمالي ، وذلك بزيادة أو انخفاض السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد .
٢ – التغير في معدلات البطالة ، أو الاستخدام .
٣ – التغير في المستوى العام للأسعار [التضخم] .
٤ – التغير في الطلب الكلي على السلع و الخدمات .
٥ – التغير في الإنتاج القطاعي [الصناعي و الزراعي و التجارة الخارجية] .
٥ – التغير في مستوى الإنفاق الاستهلاكي الكلي .
٦ – التغير في مستوى الإنفاق الاستثماري الكلي .

مرحلة الازدهار أو الرخاء [Prosperity] :

تتميز هذه المرحلة بـ :
- ↑ ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي إلى أعلى مستوى له بعد فترة الانتعاش .
- ↓ انخفاض مستوى البطالة إلى أدنى مستوى .
- ↑ ارتفاع المستوى العام للأسعار [معدل التضخم] .

مكونات دالة الاستهلاك :

دالة الاستهلاك [C] = (الاستهلاك المستقل عن الدخل A + الميل الحدي b) × الدخل الحقيقي Y

١ – **الاستهلاك التلقائي** [A] : ذلك الجزء من الإنفاق الاستهلاكي المستقل عن مستوى الدخل ، أو الاستهلاك الذي يتم حتى في حالة انخفاض الدخل إلى الصفر ، حيث يتم الإنفاق من مدخرات سابقة أو بالاقتراض أو عن طريق الهبات .

٢ – **الاستهلاك التابع** [bY] : يمثل ذلك الجزء من الاستهلاك الذي يتبع التغير الذي يحصل في الدخل ويمثل الميل الحدي للاستهلاك b × الدخل الحقيقي Y

محددات الكفاءة الحدية للاستثمار :

تتلخص العوامل المحددة للكفاءة الحدية للاستثمار [معدل العائد] في :
(١) الطلب المتوقع : كلما زاد الطلب على المنتجات ارتفعت أسعارها ، وانتقل منحنى الكفاءة الحدية لرأس المال إلى جهة اليمين و ازداد معدل العائد المتوقع عند كل مستوى من الاستثمار .
(٢) التقدم التقني : يؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج ، وبالتالي زيادة توقعات الأرباح والكفاءة الحدية للاستثمار ، حيث ينتقل منحنى الكفاءة الحدية لرأس المال جهة اليمين .
(٣) تكاليف الإنتاج : تؤدي توقعات زيادة تكاليف الإنتاج إلى انخفاض الكفاءة الحدية للاستثمار ، ومن العوامل التي تؤثر على تكاليف الإنتاج هي : الأجور ، ضريبة ا لأرباح ، أسعار المواد الأولية ، أسعار الأصول الرأسمالية .
(٤) رصيد رأس المال : كلما زاد رصيد الاقتصاد من السلع الرأسمالية [Capital Stock] ازدادت الطاقة الإنتاجية وانخفضت أسعار السلع المنتجة ، وبالتالي انخفضت الأرباح المتوقعة وتدنت الكفاءة الحدية للاستثمار .

عناصر التسرب في الاقتصاد المفتوح :

- يمثل الاقتصاد المفتوح التعامل مع العالم الخارجي ، بالتجارة الخارجية .

عناصر التسرب في الإقتصاد المفتوح = الاستثمارات [I] + الإنفاق الكلي [G] + الصادرات [X]

١ – الاستثمار [I]

٢ – الإنفاق الكلي [G]

٣ – الصادرات [X]

نظرية المعجل للاستثمار : (مهم جداً) ...

- وفقاً لنظرية المعجل تؤدي التغيرات في الدخل المحلي الإجمالي إلى تغيرات أكبر في الطلب على السلع الرأسمالية ، أي الاستثمار اللازم لزيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد .
- ويقاس المعجل بمعامل رأس المال (Capital Coefficient) ، وهو عبارة عن حجم الاستثمار الصافي اللازم لزيادة الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي بدينار واحد، ويمكن قياس المعجل (A) باستخدام المعادلة التالية :

$$A = \frac{\Delta K}{\Delta Y} = \frac{K_t - K_{t-1}}{Y_t - Y_{t-1}} = \frac{I}{\Delta Y}$$

حيث أن : (K) مخزون الاقتصاد من السلع الرأسمالية ، والتغير في هذا المخزون من عام لآخر يقيس (I) مقدار الإنفاق الاستثماري في هذه السنة، و (Y) الناتج المحلي الإجمالي .

إذاً المعُجِل = الاستثمار الصافي ÷ التغير في الدخل

ملاحظة : تم إعداد ما تبقى من الملخص بالاستعانة بأصحاب المشاركات التالية ، فلهم جزيل الشكر :

مشاركة الأخت / تذكار http://www.ckfu.org/vb/t126245.html

مشاركة الأخت / Rw3ah http://kfuforums.kfu.edu.sa/showthread.php?t=89571

http://kfuforums.kfu.edu.sa/showthread.php?s=b458472a6d4ade93bb25f3f2aae57c4d&t=89959

مشاركة الأخ / بو علاء http://kfuforums.kfu.edu.sa/showpost.php?p=940965&postcount=8

محاضرة رقم [١٤] أمثلة عملية [مهمة جداً]

تطبيقات على حسابات الدخل القومي وتحديد مستوى التوازن

عناصر المحاضرة :

١ – كيفية حساب الناتج القومي + مثال ١

+ مثال ٢

٢ – كيفية تحديد مستوى التوازن + مثال ٣

+ مثال ٤

+ مثال ٥

مثال [١] كيفية حساب الناتج القومي :

إذا كانت لدينا المعلومات التالية [بالمليون ريال] :

١ – الضرائب المباشرة على الدخول = ٧٦

٢ – الإنفاق الحكومي = ١٦٨ [ما تنفقه الحكومة على شراء السلع و الخدمات]

٣ – إجمالي الاستثمار في الاقتصاد = ٩٢

٤ – الصادرات = ١٨

٥ – الادخار الشخصي = ٢٠

٦ – الواردات = ٢٤

٧ – الدخل المتاح = ٣٨٠

٨ – الضرائب الغير مباشرة = ٤٤

٩ – إهتلاك رأس المال = ١٠٠

المطلوب ما يلي :

١ – حساب إجمالي الناتج المحلي الإجمالي .

٢ – حساب صافي الناتج المحلي .

٣ – حساب الدخل الشخصي .

٤ – حساب مقدار العجز أو الفائض .

٥ – حساب صافي الاستثمار .

الحل : ملاحظة : الدخل الكلي = الإنفاق الكلي

١ – الناتج المحلي الإجمالي ، حسب القانون التالي :

الإنفاق الاستهلاكي الخاص + الإنفاق الاستثماري + الإنفاق الحكومي + صافي التعامل الخارجي [الصادرات – الواردات]

GDP = C + I + G + NX (M - X)

قبل البدء : يجب استخراج الإنفاق الاستهلاكي الخاص ، وهو عبارة عن المعادلة التالية :

- الدخل = الإنفاق الاستهلاكي + الإنفاق الاستثماري [الادخار] ، وبعبارة رياضية أخرى ...
- الإنفاق الاستهلاكي الخاص = الدخل – الإنفاق الاستثماري [الادخار]

= ٣٨٠ – ٢٠ = (٣٦٠)

- بعد أن حصلنا على [الإنفاق الاستهلاكي الخاص = ٣٦٠] نقوم الآن التعويض في المعادلة

الإنفاق الاستهلاكي الخاص + الإنفاق الاستثماري + الإنفاق الحكومي + صافي التعامل الخارجي [الصادرات – الواردات]

GDP = C + I + G + NX (M - X)

الناتج المحلي الإجمالي [المقوم بالأسعار الجارية] = (٣٦٠) + ٩٢ + ١٦٨ + (١٨ – ٢٤) = ٦١٤ مليون

٢ – صافي الناتج المحلي = الناتج المحلي الإجمالي – إهتلاك رأس المال

= ٦١٤ – ١٠٠ = ٥١٤ مليون .

٣ – الدخل الشخصي :

- الدخل الشخصي المتاح = الدخل الشخصي – ضريبة الدخل الشخصي ، وبالصياغة الرياضية ...
- الدخل الشخصي = الدخل الشخصي المتاح + ضريبة الدخل الشخصي
- الدخل الشخصي = الدخل المتاح + الضرائب على الدخول

= ٣٨٠ + ٧٦ = ٤٥٦ مليون

٤ – مقدار العجز أو الفائض = الصادرات – الواردات [ما يمثل صافي التعامل الخارجي في الاقتصاد]

= ١٨ – ٢٤ = – ٦ مليون [سالب]

❖ إذا كانت قيمة الصادرات أقل من قيمة الواردات ، فذلك يدل على عجز تجاري .

٥ – صافي الاستثمار = إجمالي الاستثمار – إهتلاك رأس المال

= ٩٢ – ١٠٠ = – ٨ مليون [سالب]

❖ إذا كانت قيمة صافي الاستثمارات بالسلب فإنه يدل على وجود تدهور في الاقتصاد .

مثال [٢] كيفية حساب الناتج القومي :

إذا كانت لدينا المعلومات التالية :

١- تعويضات معاشات التقاعد = ١٩٥

٢ – صادرات = ١٤

٣ – إهتلاك رأس المال = ١٢

٤ – الإنفاق الحكومي = ٦٠

٥ – الضرائب غير مباشرة = ١٣

٦ – صافي الاستثمار = ٦٣

٧ – مدفوعات تحويلية = ١٤

٨ – واردات = ١٧

٩ – ضرائب على الدخول = ٤٣

١٠ – الإنفاق الاستهلاكي الخاص = ٢٣٠

١١ – صافي عوائد الإنتاج = – ٢١ [سالب] { عوائد عناصر الإنتاج الوطنية – عوائد عناصر الإنتاج الأجنبية } وهذا يعني أن عوائد عناصر الإنتاج الأجنبية التي تعمل في الداخل أكبر من عوائد عناصر الإنتاج الوطنية التي تعمل في الخارج } .

١٢ – مخفض الناتج المحلي الإجمالي = ١,١

المطلوب :

١ – ما هو الناتج القومي المحلي .

٢ – ما هو الناتج القومي الصافي .

٣ – ما هو الدخل القومي .

٤ – ما هو الناتج القومي الإجمالي .

٥ – ما هو الناتج القومي الإجمالي الحقيقي .

الحل :

قبل البدء : يجب استخراج الإنفاق الاستثماري ، وهو عبارة عن المعادلة التالية :

الإنفاق الاستثماري = إهتلاك رأس المال + صافي الاستثمار

= ١٢ + ٦٣ = ٧٥

١ - الناتج القومي المحلي =

= الإنفاق الاستهلاكي الخاص + الإنفاق الاستثماري + الإنفاق الحكومي + صافي التعامل الخارجي

= ٢٣٠ + (إهتلاك رأس المال + صافي الاستثمار) + ٦٠ + (الصادرات – الواردات)

= ٢٣٠ + (١٢ + ٦٣) + ٦٠ + (١٤ – ١٧)

= ٢٣٠ + ٧٥ + ٦٠ – ٣ = (٣٦٢) مليون .

٢ – الناتج القومي الصافي = الناتج القومي المحلي – إهتلاك رأس المال

= (٣٦٢) – ١٢ = [٣٥٠] مليون

٣ – الدخل القومي = الناتج القومي الصافي – الضرائب الغير مباشرة + الإعانات الإنتاجية

= [٣٥٠] – ١٣ + ٠ = ٣٣٧ مليون

٤ – الناتج القومي الإجمالي = الناتج القومي المحلي + صافي عوائد عناصر الإنتاج

= (٣٦٢) – ٢١ = ⟨٣٤١⟩ مليون

٥ – الناتج القومي الإجمالي الحقيقي [إزالة أثر التغيرات التي تحدث في الأسعار]

= الناتج القومي الإجمالي ÷ مخفض الناتج القومي

= ⟨٣٤١⟩ ÷ ١,١ = ٣١٠ مليون

مثال [٣] كيفية تحديد مستوى التوازن :

إذا كانت دالة الادخار هي : $S = -40 + 0.2Y$

والاستثمار المخطط هو : 60

المطلوب :

١ – تحديد مستوى الدخل التوازني في الاقتصاد .

٢ – تحديد مستوى الاستهلاك عند وضع التوازن .

الحل :

١ – تحديد مستوى الدخل التوازني في الاقتصاد :

شرط التوازن هو : الاستثمار المخطط [I] = الادخار المخطط [S]

$$S = I$$
$$-40 + 0.2Y = 60$$

يتضح لنا أنه يوجد مجهول واحد وهو [Y] الدخل القومي [مستوى الدخل التوازني]

بالتعديل في المعادلة والحصول على الطرف الثابت وفقاً للمبادئ الرياضية ...

$$0.2Y = 60 + 40$$
$$0.2Y = 100$$
$$Y = 100 / 0.2$$
$$Y = 500$$

٢ – تحديد مستوى الاستهلاك عند وضع التوازن .

- من معطيات السؤال [0.2Y] هو الميل الحدي للادخار .
- بناءً عليه يمكننا معرفة الميل الحدي للاستهلاك ، لأن مجموعهما يساوي [١] صحيح .
- إذا الميل الحدي للاستهلاك [bY] = 1 – الميل الحدي للادخار = 1 – 0.2 = 0.8
- الاستهلاك التلقائي : هو ذلك الجزء من الإنفاق الاستهلاكي المستقل عن مستوى الدخل ، أو الاستهلاك الذي يتم حتى في حالة انخفاض الدخل إلى الصفر ، حيث يتم الإنفاق من مدخرات سابقة أو بالاقتراض .
  - ❖ وهذا بالضبط ما هو متوفر في معطيات السؤال كالتالي :
    $S = -40 + 0.2Y$ [-40] هو الادخار السالب ، ويمثل السحب من المدخرات .
  - ❖ إذاً يمكننا القول أن الاستهلاك التلقائي ، هو الادخار [–] السالب ، ولكنه [+] بالموجب .

دالة الاستهلاك [C] = الاستهلاك التلقائي [Ca] + الميل الحدي للاستهلاك [bY]

$$C = Ca + bY$$
$$C = 40 + 0.8Y$$

بالتعديل في المعادلة والتعويض عن العنصر المجهول $Y = 500$

$$C = 40 + (0.8 \times 500)$$
$$C = 40 + 400$$
$$C = 440$$

معلومة : للحصول على حجم الدخل التوازني يكون وفق المعادلة التالية :

مستوى الاستهلاك عند وضع التوازن + مستوى الاستثمار المخطط [من معطيات السؤال]

حجم الدخل التوازني = 440 + 60 = 500

مثال [٤] كيفية تحديد مستوى التوازن :

نفترض أن لدينا المعلومات التالية :

$C = 100 + 0.75Y$
$I = 100$

والمطلوب :

١ – إيجاد مستوى الدخل التوازني .

٢ – إيجاد مستوى الاستهلاك والادخار عند وضع التوازن .

٣ – ما هو المضاعف .

الحل : هذا الاقتصاد مغلق مكون من قطاعين فقط ...

– خلاصة التوازن في قطاع ثنائي مكون من قطاعين فقط تكون هذه هي شروط التوازن :

Y=C	I=S	Y=C+I
الإنفاق الاستهلاكي = الدخل [بفرض عدم وجود ادخار]	الادخار = الاستثمار	الإنفاق الاستهلاكي + الإنفاق الاستثماري = الدخل

١ – مستوى الدخل التوازني :

$Y = C + I$
$= 100 + 0.75Y + 100$

بالتعديل في المعادلة والحصول على الطرف الثابت وفقاً للمبادئ الرياضية ...

$Y - 0.75Y = 100 + 100$
$0.25Y = 200$

بالقسمة على [0.25] لكلى الطرفين

$0.25Y / 0.25 = 200 / 0.25$
$Y = 800$

٢/أ : مستوى الاستهلاك عند وضع التوازن :

$C = 100 + 0.75Y$
$C = 100 + 0.75 (800)$
$= 100 + 600$
$= 700$

٢/ب : مستوى الادخار عند وضع التوازن

من معطيات السؤال [0.75Y] هو الميل الحدي للاستهلاك

بناءً عليه يمكننا معرفة الميل الحدي للادخار ، أن مجموعهم يساوي [١] صحيح .

إذا الميل الحدي للادخار = 1 – الميل الحدي للاستهلاك = 1 – 0.75 = 0.25

مستوى الادخار عند وضع التوازن

I=S
الادخار = الاستثمار

دالة الادخار = – الاستثمار [I] + الميل الحدي للادخار × مستوى الدخل التوازني [Y]

S = - 100 + 0.25 (800)
= - 100 + 200
= + 100

٣ – المضاعف = واحد ÷ الميل الحدي للادخار

المضاعف في الاقتصاد المغلق المكون من قطاعين = 1 ÷ 0.25 = 4

مثال [٥] كيفية تحديد مستوى التوازن :

إذا كان الميل الحدي للادخار هو [0.10] ونقطة تقاطع دالة الادخار مع المحور الرأسي هي [– 300] والإنفاق الحكومي [100] والضريبة الثابتة [100] و الاستثمار [100] .

ملاحظة : هذا الاقتصاد ، اقتصاد مغلق مكون من ثلاثة قطاعات [استهلاك ، استثمار ، إنفاق حكومي]

المطلوب :

١ – كتابة دالة الاستهلاك و دالة الادخار .

٢ – إيجاد قيمة مستوى الدخل و لاستهلاك و الادخار عند مستوى التوازن .

٣ – بافتراض زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار [٥٠] مليون ما هو التغير في الدخل و الاستهلاك .

٤ – بافتراض أن الضريبة ارتفعت بمقدار [٥٠] مليون ما هو التغير في الدخل و الاستهلاك .

٥ – بافتراض زيادة الإنفاق الحكومي [٥٠] مليون و الضريبة بمقدار [٥٠] مليون ، ما هو مستوى الدخل التوازني والاستهلاك .

الحل :

١ – كتابة دالة الاستهلاك و دالة الادخار .

- من معطيات السؤال نجد أن دالة الادخار = S = - 300 + 0.1Y
- دالة الاستهلاك [C] = الاستهلاك التلقائي [Ca] + الميل الحدي للاستهلاك [b]

دالة الاستهلاك = الاستهلاك التبعي + الاستهلاك التلقائي

C = Ca + bY

حيث [Ca] تمثل الاستهلاك التلقائي

وحيث [b] تمثل الميل الحدي للاستهلاك

وحيث [Y] تمثل الدخل

C = Ca + bY

C = 300 + 0.9Y

٢ – إيجاد قيمة مستوى الدخل و لاستهلاك و الادخار عند مستوى التوازن .

- في نموذج رباعي القطاعات يصبح شرط توازن الاقتصاد الكلي على النحو التالي :

الدخل = الإنفاق الاستهلاكي + الإنفاق الاستثماري + الإنفاق الحكومي + صافي الصادرات

$Y = C + I + G + NX$ (X-M) الفرق بين الصادرات وقيمة الواردات

مستوى الدخل التوازني

$Y = C + I + G + NX\ (X - M)$

$Y = 300 + 0.9Y + 100 + 100 + 0$

ثم نطرح حجم الضريبة [100] من مستوى الدخل

$Y = 300 + 0.9(Y-100) + 100 + 100 + 0$

×

$Y = 300 + [(0.9 \times Y)(0.9 \times -100) + 100 + 100 + 0$

$Y = 300 + 0.9Y + (-90) + 100 + 100 + 0$

$Y - 0.9Y = 300 + (-90) + 100 + 100 + 0$

$Y\ 0.1 = 300 + (-90) + 100 + 100 + 0$

$Y\ 0.1 = 410$

$Y = 410 / 0.1$

$Y = 4100$

حجم الاستهلاك عند مستوى التوازن بالتعويض في دالة الاستهلاك :

$C = Ca + By$

ويلاحظ ، أنه يجب طرح الضريبة [100] من مستوى الدخل للحصول على مستوى الاستهلاك عند التوازن

$C = Ca + b\ (Y-T)$

$C = 300 + 0.9\ (4100 - 100)$

$C = 300 + 0.9\ (4000)$

$C = 300 + 3600$

$C = 3900$

حجم الادخار عند مستوى التوازن بالتعويض في دالة الادخار :

نعوض في دالة الادخار من قيمة مستوى الدخل ونطرح منه الضريبة [100] لتحصل على مستوى الادخار عند التوازن

$S = (-300) + 0.1\ (4100 - 100)$

$S = (-300) + 0.1\ (4000)$

$S = (-300) + 400$

$S = -300 + 400 = 100$

٣ – بافتراض زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار [٥٠] مليون ما هو التغير في الدخل و الاستهلاك .

حجم التغير في الدخل = التغير الذي حدث في الإنفاق الحكومي × مضاعف الإنفاق الحكومي

إذاً يجب معرفة مضاعف الإنفاق الحكومي ، وبمعرفة الميل الحدي للاستهلاك ، وفق المعادلة التالية :

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{1-b} = \frac{1}{1-0.9} = 10$$

حجم التغير في الدخل = التغير الذي حدث في الإنفاق الحكومي × مضاعف الإنفاق الحكومي

= ٥٠ × ١٠ = ٥٠٠

حجم التغير في الاستهلاك = التغير الذي حدث في الدخل × الميل الحدي للاستهلاك

= ٥٠٠ × ٠,٩ = ٤٥٠

٤ – بافتراض أن الضريبة ارتفعت بمقدار [٥٠] مليون ما هو التغير في الدخل و الاستهلاك .

التغير في الدخل = التغير في الضريبة × مضاعف الضريبة

إذاً يجب معرفة مضاعف الضريبة ، وبمعرفة الميل الحدي للاستهلاك ، وفق المعادلة التالية :

$$\frac{\Delta Y}{\Delta T} = -b\left(\frac{1}{1-b}\right) = -0.9\left(\frac{1}{1-0.9}\right) = -9$$

التغير في الدخل = التغير في الضريبة [T] × مضاعف الضريبة

= ٥٠ × – ٩ = – ٤٥٠

التغير في الاستهلاك = التغير في الدخل [ΔY] × الميل الحدي للاستهلاك [b]

= – ٤٥٠ × ٠,٩ = – ٤٠٥

٥ – بافتراض زيادة الإنفاق الحكومي [٥٠] مليون و الضريبة بمقدار [٥٠] مليون ، ما هو مستوى الدخل التوازني والاستهلاك .

مضاعف الميزانية المتوازنة = ١ صحيح

التغير في الدخل نتيجة تغير الإنفاق الحكومي = التغير الذي حدث في الإنفاق الحكومي × مضاعف الإنفاق الحكومي

= ٥٠ × ١٠ = ٥٠٠ [سبق حله في الفقرة ٣ في الأعلى]

التغير في الدخل نتيجة تغير الضريبة = التغير في الضريبة [T] × مضاعف الضريبة

= ٥٠ × – ٩ = – ٤٥٠ [سبق حله في الفقرة ٤ في الأعلى]

- الفرق بين الاثنين هو [٥٠] وهو نفس التغير الذي حدث في الضريبة والإنفاق الحكومي
- هو نفس التغير الذي حدث في الضريبة والإنفاق الحكومي ، يعني إذا تغيرت الضريبة و الإنفاق الحكومي بنفس الحجم فإن الناتج المحلي الإجمالي سوف يتغير بنفس المقدار [٥٠] .